

الحلقة (١٦)

تفسير الآيتين (١٧٩، ١٧٨) من آيات الأحكام من سورة البقرة:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ}

◀ سبب نزول الآية : أن بني النضير غزت بني قريظة في الجاهلية وقهروهم، وكان إذا قتل النضيري القرظي لا يقتل به، بل يفادى بمائة وسق من التمر، وإذا قتل القرظي النضيري قتل، وإن فادوه فدوه بمائتي وسق من التمر ضعف دية القرظي، فأمر الله تعالى العدل بالقصاص وألا يتبع سبيل المفسدين المحرفين المخالفين لأحكام الله جل وعلا.

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تقم فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ} الآية.

فالعفو أن يقبل الدية في العمد، {فاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ} وهذا من فضل الله أن جعل الله لهذه الأمة ثلاثة أمور: إما القصاص، وهناك العفو الناقص بأن يطلب الدية، وهناك العفو الكامل بأن لا يطلب دية ولا قصاصاً.

قوله تعالى {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ} أي فرض وأثبت، والقصاص مأخوذ من قَصَّ الأثر، وهو اتباعه، ومنه القاص لأنه يتبع الآثار والأخبار، فكأن القاتل سلك طريقاً من القتل فَقَصَّ أثره فيها، ومنه قوله تعالى: {فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا}، وقيل القص القطع، يقال قصصت ما بينهما، ومنه أخذ القصاص لأنه يجرحه مثل جرحه أو يُقَتَّل به.

◀ مسألة: لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا ولي الأمر، وهذا من الحقوق الواجبة على ولاية الأمور، ويختصون بها أنهم هم الذين يقيمون القصاص، وهذا مقرر في عقيدة السنة والجماعة، فبهم تقام الحدود وتنفذ أحكام الشريعة، وهذا مذكور في (لمعة الاعتقاد).

◀ مسألة: لو قيل أن القصاص مكتوب على هذه الأمة وهو لازم وفرض؛ فكيف يكون القصاص غير واجب، كمن أراد عفواً ناقصاً بدية أو كاملاً بدون دية؟

فيكون الجواب: إذا أردتم القصاص، فأعلم الله تعالى عباده أن القصاص هو الغاية عند التشاح.

وقوله تعالى {فِي الْقَتْلِ} جمع قتيل، لفظ مؤنث تأنيث الجماعة.

وقوله تعالى {الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى} اختلف في تأويل هذا على قولين:

الأول: قالت طائفة جاءت الآية مبينة لحكم النوع إذا قتل نوعه، فبينت حكم الحر إذا قتل حراً،

والعبد إذا قتل عبداً، وهكذا وقالوا إن الآية لم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر، فالآية محكمة وفيها إجمال يبينه قوله تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} وبينه صلى الله عليه وسلم بسنته لما قتل اليهودي بالمرأة التي رض رأسها بين حجرين.

الثاني: قالوا إنها منسوخة بآية المائدة.

ولكن الأقوى والأفضل هو القول الأول وهو الأول.

← **مسألة:** ١، ذهب الكوفيون والثوري إلى قتل الحر بالعبد والمسلم بالذي، واحتجوا بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ} وقالوا إن هذه الآية عامة وقوله {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} فقالوا والذي مع المسلم متساويان في الحرمة التي تكفي في القصاص، وهي حرمة الدم الثابتة على التأبيد، فإن الذي محقون الدم على التأبيد، والمسلم كذلك، وكلاهما قد صار من أهل دار الإسلام، والذي يحقق ذلك أن المسلم يقطع بسرقة مال الذي، وهذا يدل على أن مال الذي ساوى مال المسلم، إلى آخر قولهم.

٢، **الجمهور من العلماء قالوا:** لا يقتل الحر بالعبد والتنويع والتقسيم في الآية، وقالوا أيضاً إن المسلم لا يقتل بالكافر، ذمياً أو معاهداً، ولكن إذا رأى ولي الأمر أنه يقتل من باب كف الشر وقطع دابر الفساد فله ذلك.

الجمهور أيضاً على أنه لا يقتل مسلم بكافر ولقوله صلى الله عليه وسلم (لا يقتل مسلم بكافر) رواه البخاري، أما حديث أنه صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلماً بكافر فهذا لا يصح عنه صلى الله عليه وسلم وهو منقطع.

والحديث الذي أخرجه البخاري هو صحيح وهو يخص عموم الآية {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ}.

← **مسألة:** أجمع العلماء على قتل الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل سيان كما سبق بيانه، وكذلك القصاص بينهما فيما دون النفس.

← **مسألة:** روى الدارقطني والترمذي عن سراقه بن مالك قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه، وهذا الحديث فيه كلام لأهل العلم ونقاش طويل، وهي لو أن أباً قتل ابنه أو أن ابناً قتل أباه، أما لو قتل الابن أباه فإنه يقتل، لكن لو قتل الأب ابنه فيه أقوال لأهل العلم، منهم من يرى أنه لا يقتل، لأن الأب هو سبب وجود الابن، ومنهم من يقول أنه يقتل، وهذه مسألة خلافية لا تناقش هنا.

مسألة: استدل الإمام أحمد بهذه الآية على أنه لا تقتل الجماعة بواحد، قال لأن الله شرط المساواة ولا مساواة بين الجماعة والواحد، وقد قال تعالى: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ}، ولكن يرد عليهم أن المراد قتل من قتل كائناً من كان، لأن العرب كانت تريد أن تقتل بمن قتل من

لم يقتل، وتقتل في مقابلة الواحد مائة شخص افتخارا واستظهارا، وهذه الآية ردا على العرب، فمن العرب من يرى إذا قتل شخص شخصاً فإنهم يقتلون شخص آخر لا القاتل أو يقتلون مائة شخص وهذا من ظلمهم وتجاوزهم، ولهذا ورد أن عمر قتل سبعة برجل (بصنعاء) وقال رضي الله عنه مقولته المشهورة (لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً)، وقتل علي رضي الله عنه الحرورية بعبد الله بن خباب، فإنه توقف عن قتالهم حتى يحدثوا، فلما قتلوا ابن خباب كما تذبح الشاة وأخبر علي بذلك، أمر بقتلهم في قصة معروفة.

وهذا هو الراجح أنه لو تمالأ قوم، عدد، على قتل شخص واحد فإنهم يقتلون به.

← **مسألة:** قال أهل العلم ولي المقتول بالخيار؛ إن شاء اقتص، وإن شاء أخذ الدية، وإن لم يرض القاتل.

قوله تعالى: {فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ} أي ترك له دمه، في أحد التأويلات، ورضي منه بالدية {فاتباعاً بالمعروف} أي فعل صاحب الدم اتباع بالمعروف في المطالبة بالدية، وعلى القاتل أداء إليه بإحسان أي من غير ماطلة أو تأخير عن الوقت.

قوله تعالى: {ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ} أي من كان قبلنا لم يفرض الله عليهم غير النفس بالنفس، فتفضل الله على هذه الأمة بالدية إذا رضي بها ولي الدم، فالحمد لله، وعندنا ما هو أفضل منها وهو العفو الكامل؛ يقول ابن عباس رضي الله عنهما (رحم الله هذه الأمة وأطعمهم الدية ولم تحل لأحدٍ قبلهم) فكان أهل التوراة إنما هو القصاص وعفو ليس بينهم أرش، وكان أهل الإنجيل إنما هو عفو أمروا به، وجعل لهذه الأمة القصاص والعفو والأرش والحمد لله.

قوله تعالى: {ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ} لأن أهل التوراة كان لهم القتل، ولم يكن لهم غير ذلك، وأهل الإنجيل كان لهم العفو، ولم يكن لهم قود ولا دية، ولكن هذه روايات، فإن المشهور عن اليهود كان عندهم القتل والنصارى عندهم العفو فقط.

قوله تعالى: {فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ} أي قتل بعد أخذ الدية وسقوط الدم قاتل وليه، فمثلاً إنسان اعتدى بعدما أخذ الدية ولكن ذهب وقتل القاتل، أو قتل أكثر، {فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ} قال الحسن: (كان الرجل في الجاهلية إذا قتل قتيلاً فر إلى قومه، فيجيء قومه فيصالحون بالدية، فيقول ولي المقتول إني أقبل الدية حتى يأمن القاتل ويخرج فيقتله، ثم يرمي إليهم بالدية، والعياذ بالله، فهذه خديعة لأنه يريد أن يقبض على القاتل فيقبل بالدية حتى يأمن القاتل فيخرج إليه فيقتله، وهذا من بغي الجاهلية وظلمها.

وقد روى الإمام أحمد عن أبي شريح الخزاعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أصيب بقتل أو خبل، فإنه يختار إحدى ثلاث: إما أن يقتص، وإما أن يعفو وإما أن يأخذ الدية؛ فإن أراد الرابعة، فخذوا على يديه)، يعني أن يريد الدية ويريد أن يقتل أي يجمع بين الاثنين، فخذوا على يديه ومن

اعتدى بعد ذلك فله نار جهنم خالداً فيها.

الآية الثانية رقم (١٧٩) من سورة البقرة:

{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}

وهذا من الكلام البليغ والوجيز، بمعنى أن القصاص إذا أقيم وتحقق ازدجر من يريد قتل الآخرين، وحيا الناس حياة طيبة لا تنغصها القلاقل ولا يخافون، بل يأمنون على أنفسهم ودمائهم، وهذا من حكم القصاص العظيمة، والعلماء يقولون أن الإنسان إذا كان فيه عضو فاسد في جسده وطلب الأطباء منه أن يقطع، ألا يضحي بهذا العضو من أجل سلامة جسده؟! بلا شك سيوافق، والعرب يقولون القتل أنفى للقتل، وهذا من حكم العرب والنكات البلاغية في هذه الآية، ولا مقارنة بين كلام الله وكلام العرب.

وهذه الآية فيها تأكيد لما سبق وهو أن العلماء أجمعوا أن هذا من حقوق السلطان أو ولي الأمر إقامة القصاص، وأنه لا يجوز لأحد أن يتعدى أو يقتل أو يقتص لنفسه فهذا خطأ، بل هذا من حقوق ولي الأمر وهو من الواجبات عليه، بأن يقيم الحدود والقصاص بين الناس وأيضاً يشمل نفسه إذا تعدى على أحد من الرعية، فهو واحد منهم، فثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لرجل شكى إليه عاملاً قطع يده: لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه، وروى النسائي عن أبي سعيد الخدري قال: (بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شيئاً إذ أكب عليه رجل فطعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرجون كان معه، فصاح الرجل، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(تعال فاستقد)**؛ قال: بل عفوت يا رسول الله).

وروى أبو داود الطيالسي خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: ألا من ظلمه أميره فليرفع ذلك إليّ أقيده منه، فقام عمرو بن العاص رضي الله عنه يا أمير المؤمنين لئن أدب رجل مئاً رجلاً من أهل رعيته لتقصنه منه؟ قال: فكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه، ومنه قصة الرسول في غزوة أحد لما كان يسوي الصفوف، فنهز رجلاً في بطنه فصاح ثم قال يا رسول الله: إنك طعنتني في بطني، فقال عليه السلام: استقد مني، فطلب من الرسول أن يكشف له، فقبل جسد النبي صلى الله عليه وسلم وأراد أن يكون هذا آخر ختام له من الدنيا وأظنه استشهد في تلك المعركة.

قوله تعالى: **{يَا أُولِي الْأَلْبَابِ}** أي يا أصحاب العقول السليمة، **{لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}** أي تتقون القتل فتسلمون من القصاص، فيكون ذلك داعية لأنواع التقوى في غير ذلك، فإن الله يثيب بالطاعة على الطاعة، وقيل لعلكم تنزجرون وتركون محارم الله ومآثمه.

والتقوى: أن تجعل بينك وبين عذاب الله وقاية، تتقي بها عقاب الله، بأن تفعل أوامره واجتناب نواهيه. وقد روي عن سلفنا الصالح رحمهم الله أقوال في المراد بالتقوى ذكروا فيه بعض أسسها

وقواعدها، كقول علي رضي الله عنه التقوى: "هي الخوف من الجليل، والعمل بالتنزيل، والقناعة من الدنيا بالقليل، والاستعداد ليوم الرحيل".

وقال عبد الله بن مسعود: "التقوى أن يطاع الله فلا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر"، وقال طلق بن حبيب: "التقوى أن تعمل بطاعة الله، على نور من الله، ترجو ثواب الله، وأن تترك معصية الله، على نور من الله، تخشى عقاب الله"، وقال الحسن البصري رحمه الله: "التقوى ألا يفقدك الله حيث أمرك، ولا يراك حيث نهاك".